إقتصاد

عصام شلهوب

"الإنهيار المالي": شهادة تاريخيّة وتجربة شخصيّة وزني: مؤتمر سيدر كان فرصة للخروج من الأزمة

"الانهيار المالي في لبنان: تجربة ووقائع"، كتاب يروي فصولا مؤلمة من تاريخنا الاقتصادي بعيون رجل كان في قلب العاصفة، وزير المال السابق الدكتور غازي وزني. هذا الكتاب ليس مجرد تحليل اكاديمي جاف، بل هو شهادة حية على ازمات متشابكة، رسمت ملامح الانهيار المالي الذي هز لبنان في العقد الاخير

في صفحات الكتاب، يأخذنا غازي وزني الى كواليس صنع القرار، بأسلوب متزن يجمع بين الشرح العميق للاسباب والتداعيات، وبين السرد الدقيق للوقائع والتجارب التي عاشها عن قرب.

من خلال "الانهيار المالي في لبنان"، يضع بين ايدينا مرآة تعكس واقعا شديد التعقيد، لكنها في الوقت ذاته تفتح بابا لفهم اعمق للاسباب التي قادت هذا البلد الصغير الى هاوية السقوط المالي.

"الامن العام" التقت الدكتور غازي وزني.

■ ما هي الاسباب الرئيسية الي ادت الى الانهيار المالي في لبنان عام 2019؟

□ انفجرت الازمة المالية في لبنان في الفصل الاخير من العام 2019 بعد التدهور المتسارع لسعر صرف الليرة، وانتفاضة واحتجاجات 17 تشرين الاول التي شلت المؤسسات العامة والخاصة، وتعثر القطاع المصرفي، وخفض وكالات التصنيف الدولية التصنيف الائتماني للدولة اللبنانية الى درجة -ccc وتراجع اسعار سندات اليوروبوند للعام 2020، وتوقف التدفقات المالية. اما الاسباب الرئيسية التي ادت الى الانهيار المالي في لبنان، فتعود في الدرجة الاولى الى مراكمة لبنان في خلال ثلاثة عقود من الزمن عجوزات في المالية العامة والحساب الجاري، وكذلك تعود الى تدهور الاوضاع الاقتصادية والمالية في لبنان بعد اندلاع الاحداث في سوريا ابتداء "من اذار 2011"، على الشكل التالي:

• تباطأ النمو الاقتصادي تدريجا ليسجل انكماشا للمرة الاولى في العامين 2018 و2019 اذ بلغ 1.9% و6.9% على التوالي نتيجة تضرر غالبية عناصر النمو، من الاستهلاك الى الاستثمارات والصادرات، وسيطرة الاضطرابات في المنطقة والخلافات السياسية في الداخل.

• تدهورت اوضاع المالية العامة تدهورا فاقعا، فارتفع العجز من 5.9% من الناتج المحلي في العام 2011 الى 11.3% في العام 2019 نتيجة سلسلة الرتب والرواتب غير المدروسة والكارثية، والتعيينات العشوائية في القطاع العام، والمساهمات المليارية للكهرباء، والاعباء الكبيرة للنازحين السوريين.

• تفاقم الدين العام تفاقما مخيفا، مرتفعا من 54 مليار دولار ونسبته 134% من الناتج المحلي في العام 2011 الى 91.3 مليار دولار ونسبته 178% من الناتج المحلي في العام 2019 (ثاني اعلى نسبة في العالم بعد اليابان) نتيجة الارتفاع الكبير في عجز المالية العامة، وتباطؤ نمو الناتج المحلي، وتزايد الكلفة المتوسطة للدين العام.

• اختل ميزان المدفوعات واستمر بالتدهور سريعا، فتحول من فائض يقارب 3.3 مليارات دولار في العام 2011 الى عجز يقارب 5.6 مليارات دولار في نهاية العام 2019. وذلك لجملة اسباب ابرزها الارتفاع الهائل في الاستيراد وتقلص الصادرات وتراجع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وخروج الرساميل بفعل فقدان الثقة.

• انخفضت في نهاية 2019 احتياطات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية السائلة الى 31.8 مليار دولار من دون احتساب سندات اليوروبوند البالغة 5.8 مليارات دولار نتيجة العجز الهائل في الميزان التجاري، ودفع مستحقات على الدولة بالعملات الاجنبية، وحماية الاستقرار النقدي. كلفت الهندسات المالية اعتبارا من 2016 وسياسة تثبيت مصرف لبنان سعر الصرف اكثر من 40 مليار دولار. اما صافي احتياطيات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية فتحول من فائض بلغ 8.6 مليارات دولار في العام 2010 الى بداية عجز بلغ 1.5 مليار دولار عام 2015. ثم تفاقم العجز باطراد في السنوات اللاحقة وصولا الى 48 مليار دولار في نهاية العام 2019.

• تراجع اداء القطاع المصرفي: تقلصت ودائع بنسبة 9% في العام 2019 نتيجة خروج اكثر من 12 مليار دولار من الودائع، وارتفعت دولرة الودائع الى 76% من اجمالي الودائع، وانخفضت التسليفات بالعملات الاجنبية حوالى 17% لتصل الى 34 مليار دولار.

• الكلفة المرتفعة المباشرة وغير المباشرة للنازحين السوريين.

• الازمة السياسية: ادت المناكفات والسجالات السياسية الى الفراغ في المؤسسات الدستورية في سدة رئاسة الجمهورية والتعقيدات في تأليف الحكومات، والفشل في حصول لبنان على الدعم الدولي في مؤتمر سيدر في العام 2018 الذي كان الفرصة الاخيرة لخروج لبنان من ازمته، والتعثر في الاصلاحات.

■ ما هي الاصلاحات التي كان من المفترض ان تنفذها الحكومة اللبنانية للخروج من الازمة؟ ولماذا لم تتحقق هذه الاصلاحات؟

□ قدمت حكومة حسان دياب خطة اصلاحية، جيدة على الصعيد التقني، ارقامها واضحة ودقيقة عن خسائر مصرف لبنان والقطاع المصرفي، حصلت على دعم المؤسسات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واعتبرها المجتمع الدولي ذات صدقية، متينة وايجابية. تهدف الخطة الى تحفيز النمو الاقتصادي، استعادة الثقة، اصلاح المالية العامة، اعادة هيكلة الدين العام، اعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف، تعزيز شبكة الامان الاجتماعية، تامين الدعم الخارجي. عملت الخطة على ضمان اموال المودعين حتى 500 الف دولار، ممثلة 98% من اجمالي المودعين، في فترة تراوح بين 5 و7 سنوات. بلغت قيمتها الاجمالية 41.6 مليار دولار ممولة من احتياطيات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية البالغة 29.6 مليار دولار، واموال قروض القطاع الخاص بالعملات الاجنبية البالغة 34 مليار دولار، واموال المصارف لدى المصارف المراسلة البالغة 9 مليارات دولار. واجهت الخطة اعتراضات شديدة من قوى متعددة، لجنة المال والموازنة، جمعية المصارف، مصرف لبنان لاسباب متعددة، اهمها

وزير المال السابق الدكتور غازي وزني.

> **لا يستطيع لبنان الخروج من الازمة المالية وحده**

انكارها للوضع المالي ورفضها الاعتراف بالحجم الفعلي والحقيقي لخسائر مصرف لبنان والقطاع المصرفي. حاولت طرح خطط بديلة ارقامها غير واقعية، رفضها صندوق النقد الدولي تقلل من حجم الخسائر، تؤجل معالجتها، تحمل المودعين الخسائر بدل تحميلها للمساهمين، تحمل الدولة مسؤولية الدين من خلال اقتراح انشاء صندوق سيادي لموجوداتها الاستثمارية والعقارية لاصدار سندات دين بقيمة 40 مليار دولار لتغطية الخسائر. تسببت الاعتراضات الشديدة والمتعددة التوجهات السياسية والمالية الى عدم تنفيذ الحكومة خطتها الاصلاحية ما عمق لاحقا الازمة المالية، وتدهور سعر صرف الليرة الى اكثر من 98%، وخفض ضمان الودائع الى اقل من 100 الف دولار للمودع، واطال فترة اعادة هيكلة المصارف ومصرف لبنان من 5 سنوات الى ما بين 10 و15 سنة. الازمة المالية في لبنان معقدة ومتشعبة لا يستطيع لبنان الخروج منها وحده. فهو يحتاج الى اللجوء الى المجتمع الدولي لطلب الدعم، الى توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لاستعادة ثقة المؤسسات المالية العالمية والاسواق المالية والمستثمرين، الى التفاوض مع الدائنين لاعادة هيكلة الدين.

■ ما هي الخطوات التي اقترحتها الحكومة اللبنانية تحت اشرافكم للتفاوض مع صندوق النقد الدولي؟ ولماذا فشلت تلك المفاوضات؟

□ في بداية ايار الفائت ارسلت الى صندوق النقد الدولي مسودة خطة الحكومة اللبنانية الاصلاحية للتعافي المالي ولائحة باسماء اعضاء الوفد المفاوض. فأثنى مسؤول صندوق النقد الدولي مارتن سيريزولا على الخطة واعتبرها صالحة وجيدة وشاملة، واضحة وسليمة في تحديدها خسائر النظام المالي، تغطي جميع المواضيع، وتوفر اساسا للتفاوض مع صندوق النقد الدولي. ثم اختارت الحكومة الية الدعم المالي عن طريق تسهيل الصندوق الممدد "EFF" وهي الالية المناسبة لمواجهة ازمة فعلية وحادة لميزان المدفوعات والدين العام وتدهور المالية العامة، خاصة ان مدة الدعم تتراوح بين 3 و5 سنوات. وقدر لبنان المساعدات التي يمكن ان يحصل عليها بهذه الالية بين 1.2 و 1.5 مليار دولار سنويا. يحمل التعامل مع صندوق النقد الدولي ايجابيات وسلبيات. وتبرز الايجابيات من خلال الاموال التي يمنحها الصندوق لاطلاق العجلة الاقتصادية ومعالجة مشكلة ميزان المدفوعات والعجز في المالية العامة. ويساهم في استعادة ثقة المجتمع الدولي بلبنان وثقة الدولة المانحة والمستثمرين، ويعيد فتح الاسواق المالية العالمية امام لبنان، ويسهل المفاوضات مع الدائنين، ويلزم لبنان تنفيذ الاصلاحات. اما بالنسبة الى السلبيات، فتظهر في الاجراءات القاسية التي ◄

إقتصاد

◄ يجب على لبنان اتخاذها في اصلاح المالية العامة لاسيما في زيادة الضرائب، وخفض حجم القطاع العام. عقدنا 18 جلسة مع صندوق النقد الدولي تناولت القضايا النقدية والمالية وسعر الصرف، ارقام المالية العامة، اصلاح النظام المالي، اصلاح الكهرباء، استراتيجيا اعادة هيكلة مصرف لبنان وميزانيته، الكابيتال كونترول، تقديرات الخسائر في ميزانية مصرف لبنان، وضع المالية العامة والضرائب، قواعد المالية العامة، اجراءات تنفيذ الموازنة العامة، اصلاح الخدمة المدنية، قانون مكافحة الفساد وتبييض الاموال، واخرها جلسة لمناقشة قانون المشتريات العامة. لاحقا، قرر صندوق النقد الدولي تعليق المفاوضات للاسباب التالية:

- التباين الواضح جدا بين الحكومة ومصرف لبنان حول ارقام الخسائر وتوزيعها.
- رفض الصندوق الاساليب المحاسبية غير التقليدية المتبعة من مصرف لبنان.
- عدم دعم مجلس النواب للحكومة، وعدم حصول خطة التعافي على اي اجماع حولها.
- اكد الصندوق في جلسة تعليق المفاوضات ان خطة الحكومة جيدة. ارقامها في خسائر مصرف لبنان قريبة من ارقام (الفروقات اقل من 3.5%). لكن المشكلة في عدم قدرة الحكومة على تنفيذها بسبب الاعتراضات عليها من لجنة المال والموازنة النيابية، مصرف لبنان، المصارف.

■ كيف تعاملت الحكومة مع قضية الديون العامة؟ وهل كانت هناك اي محاولات لاعادة هيكلة الديون؟

□ بعد اقل من شهر على تسلم الحكومة مهامها، وجدت نفسها سريعا في مواجهة استحقاقات داهمة تحتاج الى قرارات صعبة، ومصيرية، وفورية، ابرزها استحقاقات سندات الدين بالعملات الاجنبية لشهر اذار 2020، البالغة 1.2 مليار دولار. كان امام الحكومة خيارات عدة: التخلف (Default) عن الدفع، جدولة الديون (Reschedule)، مبادلة البنك المركزي سندات

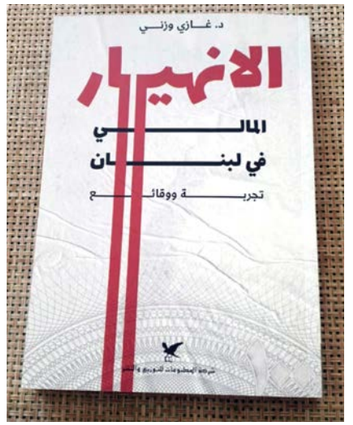

غلاف الكتاب.

اليوروبوند (Swap) مع المصارف المحلية، واخيرا دفع سندات اليوروبوند وهو خيار يستنزف من احتياطيات مصرف لبنان ويشتري الوقت. في 7 آذار 2020 اتخذ قرار تعليق دفع سندات اليوروبوند وليس وقف دفعها في اجتماع عقد في قصر بعبدا في حضور الرؤساء الثلاثة ميشال عون ونبيه بري وحسان دياب، ونائب رئيس الحكومة، ووزيري المال والاقتصاد، وحاكم مصرف لبنان، ورئيس جمعية المصارف. قرر المجتمعون بالاجماع الوقوف الى جانب الحكومة في اي خيار ستعتمده في مجال ادارة الديون، باستثناء دفع الديون. لقد اتخذ قرار تعليق دفع سندات اليوروبوند نتيجة الازمات المتراكمة اقتصاديا وماليا منذ عقود من الزمن، ومحدودية احتياطيات مصرف لبنان من النقد الاجنبي البالغة 29.6 مليار دولار، منح مصرف لبنان منها 7 مليارات دولار للمصارف لتغطية التزاماتها الخارجية وبقي حوالى 22 مليار دولار، ونتيجة ضغوط القوى السياسية والخبراء المطالبين الحكومة بعدم الدفع، والتحركات والتظاهرات المنادية بالحفاظ على اموال المودعين، ورفض كبار الدائنين (Ashmore Fidelity)، المفاوضات قبل دفع استحقاق آذار 2020، وعدم امكان تطبيق اقتراح حاكم مصرف لبنان باعادة جدولة الدين بسبب عدم موافقة 75% من الدائنين عليها، واخيرا نتيجة وجود استحقاقات كبيرة للدين العام وخدمته بلغت سنويا 4.5 مليارات دولار، واستحقاقات لتغطية العجز في الميزان التجاري لاستيراد المواد الاساسية والادوية بلغت سنويا 6 مليارات دولار. ربطت الحكومة قرار تعليق الدفع بقرارات اخرى تتعلق بخطة التعافي المالي والتفاوض مع كبار الدائنين والدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي. قرار تعليق دفع سندات اليوروبوند ليس مسؤولا عن الازمات التي انفجرت في نهاية العام 2019، وليس مسؤولا عن توقف التدفقات المالية وفقدان الثقة بالقطاع المصرفي وانهيار الليرة واغلاق الاسواق المالية العالمية. وكان قرارا صائبا لو لم يجد اعتراضات متشددة من اطراف سياسية ومالية اجهضت الخطة وعطلت الاجراءات.

■ ما هي العلاقة بين الازمة المالية والاوضاع السياسية في لبنان؟

□ الازمة الفعلية في لبنان هي ازمة نظام سياسي بامتياز انعكس سلبا وبشكل قوي على الوضع الاقتصادي والمالي. فتشكيل الحكومة يتم على اساس طائفي وتوافقي وادارة شؤون الدولة تتم على اساس التحاصص والزبائنية. اصبح النظام السياسي، معطلا ومشلولا في حاجة الى التوافق السياسي في جميع المجالات تقريبا: الانتخابات الرئاسية، تأليف الحكومات، التعيينات، المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، الاصلاحات، المباحثات مع الدول المانحة، مناقشة ملف النازحين السوريين، المفاوضات مع الدائنين، التدقيق الجنائي، اقالة حاكم المصرف المركزي... باتت الامور واضحة للجميع بأن لبنان اضحى في حاجة ملحة الى اصلاح نظاميه المترابطين السياسي والاقتصادي. الاصلاح السياسي هو المنطلق للاصلاح الاقتصادي، والمنطلق الصحيح لمعالجة الازمة الاقتصادية والمالية التي يعيشها لبنان، والمنطلق الوحيد لحماية الاستقرار.